مجلة المعجمية - تونس

ع 4

1987

المعجم العربي
نماذج تحليلية جديدة

تأليف : الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري
نشر : دار توبقال للنشر . سلسلة المعرفة اللسانية (أبحاث ونماذج) .
الطبعة الأولى 1986 .
201 صفحة من الحجم المتوسطة .

تقديم : منية الحمّامي

ان تقدم علوم اللسان قد أتاح للباحثين فرصة تجديد مناهجهم وتطوير الدراسات اللّغوية .

وقد أتخذ الاهتمام باللسّانيات منذ فترة منحى عمليا متزايدا ، ينحو باتجاه الاستفادة من مقرّرات علم اللسّان في مجال التحليل اللّغوي ووصف الألسنة البشريّة ، في ضوء التطور الحاصل في النظريات اللسانيّة .

ذلك أن علم اللسان تأسّس نظريا ، ثم أخذ يتبلور تطبيقيا إذ ما لبث أن وجد حقولا تبدو مستخلصاته النظرية فيها . ذات جدوى وفعالية ، منها حقل تعليم اللغات ، وتطوير تقنيات الترجمة ووصف الألسنة البشريّة .

وعلى هذا الأساس تجددت شبكة العلوم اللسانية المعاصرة ، وأصبحت لشجرة المعرفة اللسانية أفنان جديدة .

ويكاد اللّغويون اليوم يسلمون بضرورة إعادة وصف الألسنة بصفة عامة ، للاهتداء الى طرائق جديدة في تلقينها وتيسير تعليمها .

ولعلّ اللغة العربيّة ، هي اليوم أشدّ اللّغات حاجة الى اعادة وصف معطياتها . لأنّ الأدوات الأساسيّة لتعلّمها وتيسير استعمالها ، لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللّغات الأخرى في مستوياتها وأنظمتها المختلفة . بل ما زالت قواعد

اللغة هي قواعد نحاة القرن الثاني وما زال المعجم هو معجم القرن الثاني أو الرّابع تصورا وتأليفا ومادة[1].

وقد جعل هذا الوضع الذي تعيشه العربية اللسّانين المعاصرين العرب يهتمون الى جانب البحث عن الخصائص النظرية للغتهم ولطرق اكتسابها بغية تفسير سمات التماثل بينها وبين اللغات الأخرى . ليحدّدوا بعد ذلك ما يندرج ضمن الكليّات اللغوية ، وما يندرج ضمن الخصوصيات التي يختلف كلّ نظام لغوي في تثبيتها ، يهتمون الى جانب كلّ ذلك بإعادة النظر في المناهج الكفيلة بوصف اللغة العربية ومعالجتها ، وبالبحث عن وسائل تطويع العربية لجعلها لغة وظيفية تخضع لمنهج وصفي .

وهكذا ظهرت محاولات لإعادة وصف اللغة العربيّة في مستوياتها الأربعة الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي الدلالي ، قام بها لسانيون معاصرون ، واجتهدوا فيها أن يعيدوا وصف اللغة العربيّة باستثمار معطيات علم اللّسان الحديث ، وهذه المحاولات في محصولها الراهن تكشف عن وعيهم أمام مايوجد في الغرب من مناهج تستمد قوانينها من اللسانيات بضرورة استبدال المناهج الوصفية القديمة . وتطبيق المستخلصات النظرية :

« فالمطلوب الآن هو إعادة النظر مجدّدا في طرائق التحليل اللغوي العربي ، على ضوء التطور العلمي الحاصل في مجال الألسنة الحديثة والسعي إلى ايجاد ألسنية عربيّة تغدو قادرة على تفهم قضايانا اللغوية . ووضع الأسس السليمة والعلمية لدراسة لغتنا وتحليلها . فنحن في الواقع ، نشعر في كلّ لحظة بضرورة تفهم لغتنا ووصفها الوصف الواضح وتحليلها التحليل العلمي الدقيق[2].

وقد جاءت هذه المحاولات صورة لتعامل المضمون العلمي مع الارث اللغوي القديم ومع اللغة العربية من حيث هي اللغة الأداة واللغة الهدف وفي اطار هذا الصنف من البحوث الوضعية اللسّانية يمكن أن ندرج هذا الكتاب الذي نعتزم تقديمه : المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة ، للساني المغربي الدكتور عبد القادر

---

(1) د . عبد القادر الفاسي الفهري : اللسّانيات واللغة العربية ج (1) .

(2) د . ميشال زكرياء : الألسنية التوليدية والتحويلية ص . 5 ـ 6 .

الفاسي الفهري الصادر عن دار توبقال للنشر ضمن سلسلة المعرفة اللسّانية في طبعته الأولى سنة 1986 .

وقد جاء الكتاب في مقدمة تنظيرية وأربعة فصول هذه عناوينها :

1 ـ * فصل أول : في تصور المعجم (ص ص 13 ـ 60) .

2 ـ * فصل ثان : البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي (ص ص 61 ـ 98) .

3 ـ *و فصل ثالث : صيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل : دلالتها ، تركيبها وصرفها (ص ص 99 ـ 130) .

4 ـ * فصل رابع : التعدية ومسائل متصلة بها (ص ص 131 ـ 181).

ثم ختم المؤلف بحثه بخاتمة حوصل فيها أهم ما توصل اليه في كل فصل من فصول الكتاب ، وقائمة للمصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة رتبها ترتيبا أبجديّا .

وقد انطلق صاحب الكتاب في التصدير موضحا عدّة معطيات قادتـه الى هذا العمل أهمها التحول النوعي في الدراسات اللسّانية الذي قاد الى الاهتمام بالنحو[3] أي بتلك الآلة الصوريّة التي تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي الى لغة بشرية معيّنة ، مما أدخل في نـطاق البحث اللسّاني البحث في الخصـائص الصوريّة لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات الطبيعيّة .

وكان من نتائج الاعتناء بالقواعد والنماذج الصورية ظهور نماذج تحليليّة تسعى إلى مقارنة الظاهرة النحويّة او الظاهرة الصوتية أو الـظاهرة المعجميّـة ، وتعدّد هـذه المقاربات بتعدّد الجوانب النحوية التي يعتبرها صاحب المقاربة ذات دلالة ويشـير صاحب الكتاب ، في نفس التصدير الى أن من نتائج الثورة اللسانية أيضا ، تلك النقلة النوعية التي سجلتها في تصور البحث المعجمي والمتمثلة في الاقرار بأنّ الفصل بين النحو والمعجم غير طبيعي وأن منهج المعجم لا يتجه بالضرورة الى دراسة قائمة من الكلمات التي تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات كما هو سائد في التصـور القديم للمعجم ـ وانمـا يتجه الى الخصـائص والاطرادات التي تعززها المفردات والتي تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعيّة لها خصائصها .

---

(3) معنى النحو هنا هو تلك الآلية بمكوناتها المختلفة من صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية معجمية ولم يعد يقصد به اليوم في الدراسات اللسانية الحديثة ما قصده القدماء بكلمة نحو .

ويمكن استخلاصها من مبادىء عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للانسان أو الملكة الخاصة بلغة من اللّغات[4] .

وبذلك يحدد لنا صاحب الكتاب مفهوما جديدا لكلمة المعجم يستند الى أهم مقرّرات علم اللّسان الحديث ويتجاوز الفهم القديم وحتى الفهم السائد عند أغلب اللغويين المعاصرين الذي ينفون عن المستوى المعجمي في اللغة صفة النظاميّة ، وذلك لأنه لا توجد حسب رأيهم ـ أي علاقة عضويّة بين مفرداته ، فكل ما يربطها هو علاقات اشتقاقيّة تعود الى اشتراكها في أصول المادة وبناء على عدم اعتبارهم المعجم نظاما من أنظمة اللغة لأنه لا تتوافر فيه مقومات النظام . فان منهج المعجم في نظرهم سيتجه الى دراسة قائمة المفردات التي تمّ تدوينها في المعجم[5] .

ان منطلق الدكتور الفاسي الفهري في كتابه هذا هو الاستفادة مما تراكم في السنوات الأخيرة من نتائج البحث في معرفة خصائص اللّغات الاعرابيّة . وخصائص المفردات الدلالية ، إضافة الى خصائصها الصرفية والتركيبية، وهذا التراكم من نتائج البحث في اللغات الأخرى . وفي اللغة العربيّة . سيستثمره صاحب الكتاب في وصف خصائص المعجم العربي ، وفي تطوير المادة المعجميّة العربية تصورا ووصفا . وبذلك يختم هذا التمهيد الذي حدد فيه حوافز البحث وأهدافه .

أما الفصل الأول الذي عنوانه « في تصور المعجم » والذي يمتد من الصفحة 13 الى الصفحة 60) ويحتوي على أربعة محاور صغرى فقد خصصه صاحب الكتاب لطرح أهم الاشكاليات النظرية المطروحة في الدرس المعجمي الحديث . وأهمها اعادة النظر في تصور المادة المعجميّة .

منطلقا من تقييم جهود القدماء في التأليف المعجمي ، أو الصناعة القاموسية ، فهو يعتبر أن المساهمة العربية المعجمية في القرون الأولى لها أهميتها التاريخية ، لأنها متنوعة نهجا ومادة وتأليفا ولكن المعاجم العربيّة المعاصرة لا تتيح مواكبة تطور اللغة وتطور مناهج التحليل اللسّاني وتطور تقنيات وأساليب وضع المعاجم[6] وهذا

---

(4) المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة ص (6) .

(5) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص 314 .

(6) د . الفاسي الفهري : المعجم العربي : ص 13 .

القصور الذي أتسمت به الصناعة القاموسية العربية عن تلبيّة حاجات مستهلكيها وعن تغطية المادة المعجمية الجديدة والمفردات الجديدة والمفردات الجديدة يعود أيضا ، الى اهمالها لمستويات النطق والصرف والتركيب والدلالة ، واقتصارها على ما أوردته المعاجم القديمة من مداخل دون الاهتمام بالأرصدة اللغويّة الجديدة ، ودون التفطن الى نقط النقص في هذه المعاجم لما أهملته من مواد . وخاصة في وصف الجانب النطقي وأصوات الكلمات وأصول الكلمة ، وما زخرت به من حشو أو مهمل أو أضداد مزعومة أو اشتراك لفظي .

وقد استنتج صاحب الكتاب أن هذه المعاجم الحديثة لا تختلف عن سابقاتها في حصر المادة وانتقائها وترتيبها ، مما يجعل القواميس العربيّة عاجزة عن بلورة ثقافة العصر الذي وضعت فيه ولغته .

اذ أن اللغويين قد تقيدوا في القرون الأولى على الخصوص بجمع اللغة عن طريق المشافهة . وفضّلوا ما فاه به البدو دون الحضر ثم دخلت المعاجم العربيّة مع المتأخرين فترة صار اللاحق يقلّد فيها السابق ، ولم تعد المادة اللغويّة المعتمدة مادة حيّة يجمعها اللغوي من الناطقين ، بل أصبح ينقل من السّابقين في عصر التدوين ويتجاهل ما جدّ من ألفاظ جديدة ومن مصطلحات العلوم .

وهذه القطيعة مع المادة الحيّة عند متكلمي اللغة ومستعمليها بدعوى فساد لسانهم ، واعتماد النقل من المصادر التي يسمع أصحابها من الأعراب في الجاهلية وصدر الاسلام على الخصوص ، هي التي جعلت في رأي صاحب الكتاب المعجميّة العربيّة تنقطع عن واقعها وتفقد دورها الأساسي في تمثيل الثقافة والحضارة القائمتين[7] ويستثني صاحب الكتاب من هذه المعاجم «المعجم الوسيط» الذي يعتبر تجديديا بالنظر الى ما درج عليه القدامى في المعجم العربي ، إذ أنكر واضعوه انقطاع سلامة اللغة العربية عند عصر معيّن ، وفي مكان معيّن ، ولذلك أهمل هذا المعجم المواد الغريبة والمهجورة ، وأثبت ألفاظا مستحدثة ممّا أقرّه المجمع اللّغوي بالقاهرة ، ولكنه مع ذلك يظلّ بعيدا عن المعجم المنشود . وهذا ما أيّده باحث آخر تناول موضوع المعجم العربي وهو عدنان الخطيب إذ أبرز عيوب المعجم الوسيط ومن

---

(7) المرجع نفسه ص ٥١ .

خلاله عيوب المعجم العربي المعاصر ومنها خاصة عدم التماسك وقلة تعريف المصطلحات الجديدة والتضارب في نقل المعربات والتمسك بالقديم [8] وعدم تحديد المادة المعتمدة .

انّ هذه القطيعة بين واصف اللغة او المعجمي وبين متكلميها موازية للقطيعة القديمة بين الأعرابي صاحب السليقة والنحوي ـ وسبب هذه القطيعة هو تحويل المتأخرين لمصدر اللغة من شيء حي هو المتكلم الى شيء جامد ومحدود هو المتن . وعدم أخذهم باللّغة المستعملة عند معاصريهم لأنها ليست حجة في نظرهم . وهذان الخطآن في التصور لمادة المعجم هما اللذان يجب تجاوزهما لكي تقوم دراسة جديدة للغة العربيّة[9] .

ان القضية التي ينطلق الدكتور الفاسي الفهري هي قضية الجمع أو ما يسمى اليوم مادة المعجم ومتنه ، وقد أهتمت بها أغلب الدراسات النقدية المعاصرة التي سعت الى ضبط خصائص المعجم العربي ، فقد اهتمّت هذه الدراسات بتاريخ المعجمية العربية وبخصائصها الفنيّة وبعيوبها وسعت الى المساهمة في وضع معالم المعجم العربي الجديد[10]، ونذكر من بينها دراسة لمصطفى الشهابي[11] سعى فيها الى نقد المعاجم العربية مركزا خاصة على ضعف معجماتنا في الميدان العلمي بجميع فروعه . انطلاقا من قضية الجمع والوضع ، فقد أشار الى أن المعجم مادة مستمرة التطور في مستوى الوضع والجمع وذلك ما لم يتحقق في المعاجم القديمة لأنها توارثت تراتيبها وموادها التي كثيرا ما اعتمدت الشعر وفصاحته وتركت كلّ ما طرأ من جديد في الميدان اللغوي والعلمي .

وقد تعرض الى هذه القضية أيضا الدكتور رشاد الحمزاوي في مقاله حول أسس المعجميّة العربية[12] معتبرا أنها كفيلة بأن تساعدنا على مواجهة قضية أصل المعجم

---

(8) عدنان الخطيب : المعجم العربي بين الماضي والحاضر ص 102 .

(9) المعجم الغربي : ص 20 .

(10) انظر مثلا : عبد الله درويش : المعاجم العربية ـ القاهرة 1956 : مصطفى الشهابي : عيوب المعاجم العربية المقتطف 1940 .

(11) مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية والفنية في العربية قديما وحديثا ـ دمشق 1965 ص 219 .

(12) د . رشاد الحمزاوي : أسس المعجمية العربية : تعبير ومنهج حوليات الجامعة التونسية عدد 15 ص ص 108 ـ 109 .

العربي ومصادر المعاجم وعلى ضبط تطورها بالنسبة الى النموذج العربي الأصلي الذي يمكن أن نكشف عن أصله الأساسي واستنتج أن المعجم العربي لم يتطور في محتواه ، لأن مصادره القديمة والحديثة تنقل عن بعضها بعضا لذلك ظلّت مادة المعجم راكدة ولم تزد عليها المعجمات العصرية شيئا يذكر لأنها تعتبر ان رواية اللّغة قد انتهت بانتهاء الفصاحة في القرن الثالث الهجري .

ان هذه المادة اللغوية الموجودة في المعاجم القديمة والتي تداولتها المعاجم المتأخرة . لا يمكن أن تعتمد في وصف المعجم العربي حسب رأي الدكتور الفاسي الفهري ، لأن هذه المادة الموجودة في القواميس القديمة لا تغطي كلّ المواد المتداولة في عصر تدوينها من ناحية ومهما حاول المعجمي اليوم تجاوز مجال المواد التي اعتمد عليها القدماء في جمع متون المعاجم القديمة ، فانه يحتاج الى عناصر جديدة ، ولأن المادة اللغوية تختلف من عصر الى عصر ، ومن مجموعة لسانية الى أخرى وهي تتطور في طبيعتها وحجمها بتطور النماذج التحليلية والصوريّة التي تروم وصفها ، وعليه فان المادة موضوع البحث المعجمي ليست ثابتة قارة وانما هي ظرفية تتطور بفعل هذه العوامل وبتطور الأسلوب العلمي وكلما غيرنا في أسلوب البحث نظرا ومنهجا غيرنا في تصوّر المادة[13] .

وقد ضبط لنا صاحب الكتاب في بداية هذا الفصل الأول الأسس التي بنى عليها اعادة النظر في تصور المادة مجال البحث المعجمي وهي خاصة مبادىء المدرسة التوليديّة التي قامت على افتراض ان المعجم مكون من مكونات النحو وأنّ هناك ارتباطا وثيقا بين القواعد التركيبيّة والقواعد المعجميّة الى درجة يمكن معها اعتبار القواعد المقولية تكرارا للمعلومات المطردة في المداخل المعجميّة ، ممّا يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية لا يقلّ نظاميّة او نسقيه عن باقي مكوّنات النحو ، وكثير من المعلومات التي تنسب الى المفردات يمكن التنبؤ بها من مبادىء عامة تنتظم حسب الانساق الفرعيّة التي تكون النسق الكليّ ، وكثير من هذه المعلومات لا يحتاج متعلم اللغة الى تعلمها في كلّ مفردة على حدة بل هي معلومات يمكن استخلاصها من النحو الخاص أو النحو الكلّي العام ومن هنا كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو

---

(13) المعجم العربي : ص 23 .

حصر الخصائص التي يحتاج المعجمي الى رصدها في نظريّة للملكة المعجميّة لمن يتكلم العربية[14] ولفظة « المعجم العربي » التي وسم بها البحث ، لا تعني أنه سيهتم بالمؤلف الذي يضعه الواصف لرصد القدرة اللغوية ـ وانما موضوع بحثه هو « الملكة المعجمية » والمقصود بالمعجم هو المعجم الذهني الذي يفترض انه يدخل ضمن تحديد قدرة (mental lexical) المتكلّم اللغوية أو ملكته ، فكلّ متكلم للغة يتكلمها بمعجم ذهني محدّد ومضبوط . وهو لا يستعمل بالضرورة قاموسا للتوصّل الى معرفة واعية لهذه اللّغة .

وهذا التفريق بين الجهاز الذهني والآلة الواصفة لهذا الجهاز أمر ضروري وستكون له نتائج على تصور مجال البحث . وكما سبق أن أشرنا فان صاحب الكتاب يستفيد من مقررات النظريات اللسّانية ومن التحولات التي تعرفها هذه النظريات .

وبما أنه قد اعتمد النموذج التوليدي ، فان ما حصل من تحول في هذا النموذج امتد الى تمثل المداخل المعجمية وما تحتويه من معلومات فقد كان المدخل يتضمّن جانبين هامين من المعلومات :

1) * الاطار التفريعي : وهو سياق المقولات المركبيّة التي تظهر فيها الوحدة المعجميّة .

2) * الخصائص الانتقائية : التي تحدّد القيود الدلاليّة على الوحدات التي تتحكم في المفردات = فلا نقول ابتسمت الصخرة لأن التبسّم من خصائص الانسان .

لذلك فمن القيود الدلالية على فعل (ابتسم هو + (انسان) ومن أهمّ التحولات في النحو التوليدي هو الانتقال من العناية بالقواعد الى العناية بالمبادىء العامة ، فالقواعد التحويلية ذات القوّة التوليديّة القويّة ، عوّضتها قوالب متفاعلة واتجهت الأبحاث الى تقليص القواعد المركبيّة والاستغناء عنها نتيجة الاهتمام بالكفاية التفسيريّة . والاستغناء عن القواعد المركبيّة النحويّة ممكن باللّجوء الى قوالب النحو الأخرى وضمنها المداخل المعجمية لذلك يتساءل الفاسي الفهري عن المعلومات التي سيتضمنها المعجم .

---

(14) نفس المرجع ص 16 .

وصورة المعجم كما يقدمها لنا كتاب تشومسكي المظاهر[15] (aspects) أنه تزودنا ، بالنسبة الى كلّ وحدة معجميّة بنوعين من المعلومات :

* 1) صورتها الصوتية المجرّدة .

* 2) الخصائص الدلالية التي ترتبط بها ومن بينها الخصائص الانتقائية للأفعال والأسماء والصفات والحروف .

فمدخل كلمة مثل « ضرب » ينصّ على أنها تأخذ فضلة وتأخذ فاعلا ويعتقد تشومسكي أنّ هذا الدور يسند الى الفاعل بطريقة تأليفية ، أي بواسطة المركب الفعلي ، لا بالفعل وحده[16].

ولم يكتف المؤلف بعرض النموذج التوليدي وانما قدم لنا ودائما في هذا الفصل النظري الذي موضوعه « تصور المعجم » نماذج أخرى ولكنه لم يدخل في تفاصيل كلّ نموذج على حدّة . وانما اكتفى بما اعتبره ذا دلالة بالنسبة لما يروم اقناعنا به. وهو أساسا تحكم الدلالة في التركيب ووجوب الربط بين النية الدلاليّة التصوريّة والنية النحويّة الوظيفية ، فجلّ النماذج اللسانية تتفق حول تعالق الدلالة والتركيب ، أو تعالق النية الدلالية والبنية الوظيفية للمداخل المعجميّة .

وقد سعى الفاسي الفهري في الفقرة الثالثة[17] من هذا الفصل الى توضيح بعض السبل الكفيلة بتنظيم المعجم وتفادي الحشو في تمثيل المعلومات المعجميّة ، أو الحشو الذي ينتج عن تمثيل نفس المعلومات في المكوّن التركيبي والمكون المعجمي .

ثم ينتقل في الفقرة الرابعة والأخيرة[18] الى تقديم بعض النماذج لعناصر التركيب بالنظر الى الدلالة ، وعناصر الدلالة بالنظر الى الذوات التي تثبت في مجال التركيب . اذ أنّ من أهم المقررات اللسانية الحديثة الربط بين الذوات أو العناصر الدلالية وعناصر التركيب .

ويخلص في نهاية هذا الفصل الى تقديم النموذج الذي يتبناه في علاقة الدلالي بالتركيبي . وهذا النموذج يقوم على افتراض سلميّة للأدوار الدلاليّة تتحكم في

---

(15) تشومسكي : المظاهر Chomsky : Aspects of the theory of syntax Cambriage.

(16) المعجم العربي ص 31 .

(17) عنوان الفقرة : المدخل المعجمي والأدوار الدلالية (ص ص 33 ـ 46) .

(18) عنوان الفقرة : المدخل المعجمي والتركيب : اطرادات دالة ص ص 46 ـ 60) .

القواعد التي تربط الدلالي بالنحوي . وضمنها القواعد التي تسند الوظائف النحوية الى الأدوار الدلالية[19] وعلى افتراض وجود قواعد تربط الأدوار الدلاليّة الى المكوّنات التركيبية (أو الموضوعات) والربط على نوعين :

* 1) ربط نحوي : يتم فيه ربط موضوعات مثل : الفاعل والمفعول الى محمولاتها ، ويسمى هذه الموضوعات « حدودا » ويدخل ضمن هذه الروابط النحوية ، الاعراب المعمول فيه والتطابق بين (المحمول والموضوع) وكذلك الرتبة في البنية الشجرية .

* 2) ربط دلالي : يتم فيه ربط الموضوعات الى الفعل بواسطة ، قد تكون هي الحرف (بموجب دلالته الخاصة) ، أو الحالات الاعرابية غير المعمول فيها .

وليست الموضوعات المربوطة دلاليا حدودا ، ويمكن لهذه الموضوعات :

ـ أي الفاعل والمفعول به خاصة ـ أن تنقل من وضع حدّ الى وضع غير حدّ بعمليّة (نزع) ، وقد تتم هذه العملية بواسطة لاحقة او بواسطة حرف . وبذلك يصير الموضوع غير قابل للربط النحوي ، وأمّا الربط الدلالي فجائز في كلّ الموضوعات .

والعمليّة المقابلة لعمليّة النزع هي (ترقيّة) أحد الموضوعات : (الفضلة) من وضع غير حدّ الى وضع حدّ . ولتوضيح هذا النموذج قدّم لنا المؤلف أمثلة نورد بعضها :

ـ (أ) أمر زيد من الحاكم أن يخرج .

ـ (ب) انهمر الدمع .

ـ (ج) قتله المسدّس .

ففي الجملة (أ) وقع نزع الفاعل بحرف « من » من دور الفاعل الى دور غير حدّ وفي الجملة (ب) نزع الفاعل الأصلي وصار المفعول فاعلا أي وقعت ترقيته الى دور الفاعل .

وفي الجملة (ج) وقعت ترقية « المسدّس » من دور غير حدّ الى دور حدّ ثم تناول بالتحليل الأنواع الثلاثة من الروابط النحوية وهي الاعراب والتطابق والرتبة .

ونقف عند نوع واحد منها وهو الاعراب، فقد اعتبر المؤلف أنه يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الاعراب في اللّغة العربية وهي :

---

(19) نفس المرجع ص 48 .

1) اعراب نحوي : اعراب الحدود وهو اعراب يسند الى الفاعل أو المفعول بموجب عمل التطابق .

2) اعراب دلالي : ويسند الى الملحقات كالظروف والتمييز والحال لدلالتها على هذه المعاني ، كما يسند الى الموضوعات غير الحدود او المنزوعة .

3) اعراب التجرد : وهو اعراب يسند الى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات (كالمبتدأ أو الخبر مثلا) .

الاّ أن ما لاحظه المؤلف هو أن النحاة القدامى لم يوحّدوا بين المبنى من الناحية النحوية . اذ أنهم اعتبروا « هندا » في الجمل التالية :

* خرجت هند : فاعل .
* ضربت هند : مفعول لم يُسمّ فاعله (نائب فاعل).
* كانت هند من بين الحاضرين : اسم كان .

في حين أنها في نظره وفي كل هذه الأمثلة « فاعل » لأن الفاعل وظيفة نحوية تحد بالخصائص : أي بالروابط النحوية ، وليس هناك فصل في هذه الخصائص بين الفاعل « السطحي » والفاعل « العميق » .

والمؤلف يعتبر أن معاملة النحاة لهذه الأدوار فيها خرق للسلميّة في اسناد الوظائف الى الأدوار .

والاعراب في النحو المعجمي الوظيفي الذي يتبنّاه[20] يسند الى الوظائف النحوية المفرّع اليها في المعجم من جهة والقواعد المركبية من جهة أخرى . ثم يقع الجمع بينهما على أساس أنّ القيم الاعرابية يجب أن تتوافق وكذلك الأمر بالنسبة الى الرتبة وهي من الروابط التركيبية بين الأدوار الدلالية والوظائف النحوية ، فهي تساير سلمبّة الأدوار . فالموضوعات يتقدمها الفاعل في الرتبة . ثم تليه المفعولات والفاعل يجب ان يسند الى أعلى دور دلالي والمفعول الأول الى الدور الذي أسفله .

وبهذه الملاحظات ينتهي الفصل الأول الذي هو كما أسلفنا فصل نظري أساسا ، اكتفى فيه المؤلف بطرح أهم الاشكالات في الدرس المعجمي الحديث انطلاقا من تصور المعجم ، وعالج فيه خاصة العلائق بين المفردات مستدلا على تحكم الدلالة في

---

(20) ص 53 .

التركيب . وعلى وجود سلميّة للأدوار الدلالية تمكن من الربط بين البنية الدلالية والبنية النحويّة الوظيفيّة .

وسينتقل في الفصول الثلاثة المواليّة الى دراسة صيغ البناء لغير الفاعل وصيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل والتعدية ، ليبيّن دورها في تحديد طبقات أفعال تختلف او تتصل دلاليا وتركيبيا وصرفيا .

فقد سعى في الفصل الثاني الخاص بصيغة البناء لغير الفاعل[21] الى تحليل صيغ البناء لغير الفاعل ، مبينا خصائصها الصرفية والدلاليّة ، والتركيبية مستفيدا من آراء النحاة القدامى ، ومتجاوزا لهم في بعض المسائل .

فالمؤلف يرى أن بناء لغير الفاعل ، ليس بناء للمجهول كما ذهب الى ذلك النحاة القدامى ، وانما هو أساسا ، بناء لغير الفاعل الأصلي أي بناء يتمّ فيه نزع الفاعل الأصلي ، وبناء الفعل امّا للمفعول به أو لما هو ملحق بالمفعول به ، أو المبهم . ولذلك اختار لهذه الصيغة عبارة جديدة غير التي أوردها النحاة ، وهي عبارة البناء لغير الفاعل لأن الفاعل في هذه الصيغة منزوع أو مزال .

وقد حاول المؤلف أن يدافع عن هذا التصور بالاعتماد على الخصائص الصرفية والتركيبية والدلاليّة لهذه الصيغة .

* الخصائص الصرفية : يشير صاحب الكتاب الى أنه ليس في العربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل ، فصيغة « فعل » تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنيّة لغير الفاعل ، كالتراكيب المبنيّة للمبهم ، والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم وتراكيب تأتي منها « فعل » دون أن تأتي « فعل » مثل فعل « كبد » أي أصيب بالكبد ، و« صدر » أي أصيب في الصدر فهذه الصيغة ترد في نوعين من الأفعال :

* 1) نوع أول : يفترض فيه وجود فاعل ضمني غير الفاعل المذكور كما في «زكم« الدّجل والفعل يعني أصابه الزكام ، وهذا النوع من الأفعال لا يختلف فاعلها عن فاعل الأفعال الساكنة التي تأتي على « فعل » و« فعل » مثل : « مرض » و« قبح »؛

---

(21) الفصل الثاني : البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي (ص ص 61 ـ 98) .

* 2) نوع ثان : تحدّث عنه سيبويه في كتابه ويتضمن أفعالا تحتوي معنى المجهول بمعنى أن فيها فاعلا متضمنا .

والفرق واضح بين الفعل الذي لا يذكر فاعله فيبنى للمفعول مثل « ضرب زيد » والفعل الذي فاعله « مفعول » في المعنى فقط كما في « مرض زيد » .

ويستنتج صاحب الكتاب بناء على هذه الملاحظات أنه يجب اعادة النظر في دلالة صيغة « فعل » وأن لهذه الصيغة ثلاثة أنواع من البنى :

* 1) بنية الأفعال الساكنة وهي لا تتضمن أي دور دلالي منزوع .

* 2) بنية الأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل : وهي تتضمن دورا دلاليا منزوعا بصفة دائمة مثل : « زكم الرّجل » .

* 3) وبنية الأفعال العاديّة المنيّة لغير الفاعل وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول ، وتتضمن أيضا دورا دلاليا منزوعا الا أنّ ذلك ليس بصفة دائمة .

فصيغة « فعل » تعبّر عن البناء لغير الفاعل ، والبناء الملازم ولذلك البناء الساكن وتعبر كذلك عن البناء للمبهم وليست خاصة بالبناء لغير الفاعل كما استقرّ عند النحاة العرب القدامى ، وانما هي تستعمل لمعان مختلفة لذلك يرى المؤلف وجوب البحث عن معايير أخرى لتمييز معنى البناء لغير الفاعل عن غيره من المعاني .

* الخصائص التركيبية :

انطلق المؤلف أيضا من تحديد القدامى ليناقشهم فيما بعد. فقد اتفق النحاة على تقييد البناء لغير الفاعل بثلاثة شروط هي :

أ) أنه بناء للمفعول .

ب) أنّ المفعول يحل محلّ الفاعل وتجري عليه كثير من أحكامه .

ج) أنّ الفاعل لا يذكر في البنية المبنيّة للمجهول[22].

واعتبروا أن الأصل في هذا البناء أن يبني فيه الفعل للمفعول به فيرتقي هذا المفعول الى منزلة الفاعل فيصير (نائب فاعل) كما ذكر بعض النحاة واذاك يسند اليه اعراب الرفع .

وقد عمد المؤلف الى دحض هذه القيود التي قيدوا بها صيغة البناء لغير الفاعل ،

---

(22) المرجع نفسه ص 67 .

لأن تصورهم كانت له نتائج على مستوى التحليل وأدخل اضطرابا في المعطيات حسب رأيه .

فالقيد الأول أي افتراضهم أن كلّ فعل مبني لغير الفاعل هو بالضرورة مبني للمفعول جعلهم يحددون المفاعيل التي يمكن أن يبني اليها الفعل وهي أربعة فقط : المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والجار والمجرور ولكن المؤلف يبين بالأدلة وبالأمثلة أنه ليس كل فعل مبني لغير الفاعل هو بالضرورة مبني للمفعول . وليس كلّ مركب من بين المفاعيل الأربعة التي افترضوها يمكن أن يصير نائبا عن الفاعل .

أمّا القيد الثالث (ج) أي افتراض حذف الفاعل والاستغناء عنه وجهله من السّامع او المتكلم . فقد رفضه المؤلف أيضا واعتبره غير صحيح لأنه ليس شرطا في هذا التركيب ان لا يذكر الفاعل . فالفاعل يمكن ذكره كما يمكن تجاهله معنويا ، ويبقى مع ذلك حاضرا في التركيب بواسطة بعض الحروف .

وبعد أن دحض هذه الافتراضات الأساسية في تصور النحاة القدامى للبناء لغير الفاعل ، قدّم صاحب الكتاب تحليله الخاص لهذا البناء مقارنا ايّاه بتحاليل أخرى .

ويعتمد هذا التحليل على التمييز بين بناء الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة والأفعال الساكنة ، وخصائص كل بنية منها :

فأهم ما تتميّز به الأفعال المتعديّة عندما تبنى على صيغة « فعل » هو أن الفاعل الأصلي ليس له دور مع الفعل ، وبما أن صيغة المبني لغير الفاعل لا تسند اعرابا الى المفعول وجب ان ينتقل المركب الأسمى : المفعول الى مكان الفاعل حتى يتلقى اعراب الفاعل . وبذلك يصبح المفعول في دور محوري ، في مقابل الفاعل الذي يتخلى عن هذا الدور المحوري فأساس البناء لغير الفاعل هما عمليتان :

- النزع .
- الترقيّة .

فالخاصية الأساسية لصيغة المبني لغير الفاعل في نموذج المؤلف هي « نزع » الفاعل أي فقدان المحورية بالنسبة الى الفاعل ، ونتيجة لعمليّة النزع هذه ، لا يمكن أن يربط الفاعل المنزوع الى الفعل نحويا ، كأن يتلقى الاعراب أو أن يتطابق مع الفعل ، فهو « عاطل » نحويا ، ولكنه يبقى مربوطا إلى الفعل بواسطة رابط دلالي كالحرف .

أما عملية « ترقيّة » أحد المكونات الأساسية الى مكان الفاعل فليست ضرورية اذ هناك حالات يعطل فيها ارتقاء المفعول الى دور الفاعل ويظل فيها المفعول منصوبا . لأن « ترقيّة » المفعول الى الفاعلية وتوريثه خصائص الفعل كالرفع . رهينة قواعد الربط العامة في لغة من اللغات .

وهذا ما قاد المؤلف الى ضرورة حصر خصائص طبقات الأفعال التي يمكن بناؤها لغير الفاعل .

وقد توصل الى عدة ملاحظات تتعلق بهذه الأفعال أهمها :

* ان هذه الطبقة هي غير طبقة الافعال المتعدية ، لأن هناك افعالا متعدية لا تبنى للمجهول ، كما ان هناك افعالا لازمة قد تبنى للمجهول وهذا يناقض التعريف الذي اعطاه القدامى لهذه الصيغة بأنها أساسا « بناء للمفعول به ففعل مثل « بلغ » وهو متعد لا يمكن ان يبنى لغير الفاعل فنقول بلغ الخبر الرجل ولا نقول بلغ الرجل . فتصور القدامى قصد حصر البناء لغير الفاعل في البناء للمفعول : أي لشخص ولم يعترف بوجود بناء لغير الشخص أو للمبهم ، في حين ان تحليل المعطيات يؤكد وجود صنفين من البناء لغير الفاعل :

* 1) صنف البناء للمفعول .

* 2) صنف البناء للمبهم .

وهذا التمييز لا يطابق التصنيف القديم الذي يمر بين الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة . وهاتان الطبقتان الفرعيتان للبناء لغير الفاعل تشتركان في حدوث نزع الفاعل الأصلي ، وتختلفان في خضوعهما لبعض القيود . وهناك من القيود ما ينطلق على الطبقة الفرعية الأولى فقط دون الثانية ، وكذلك العكس . وينتهي الفصل الثاني من الكتاب ، باقرار الكاتب ان صيغة « فعل » ليست أحادية الدلالة ولا احادية التركيب ، خلافا للتصور السائد بل تتدرج ضمنها طبقات من البنى ، المحورية تختلف فيها سلمية الأدوار .

ويأتي الفصل الثالث محاولة لدراسة صيغ اخرى هي صيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل ، وتوضيح دورها في تحديد طبقات الأفعال التي قد تتصل أو تنفصل دلاليا وتركيبيا وصرفيا .

وقد بدأ المؤلف في بداية هذا المبحث لدراسة صيغة المطاوعة « انفعل » التي حصرها النحاة القدامى في معنى واحد هو معنى المطاوعة والمطاوعة عندهم « أن تريد

من الشيء أمرا ما فتبلغه »[23] . نحو قولنا : « ألقته فأنطلق » أو « قطعت الحبل فانقطع » .

فالمطاوعة في اصطلاح النحاة هي « التأثر وقبول اثر الفعل سواء كان التأثر متعديا نحو : علمته الفقه فتعلمه ، أي قبل التعليم وهو متعد ، أو كان لازما نحو : كسرته فانكسر : أي تأثر بالكسر[24] .

والمؤلف يتبنى هذه الخاصية الأساسية في صيغة المطاوعة : خاصية التأثر وقبول الأثر ويعتبر هذه الصيغة مقابلة لما يسمى في اللسانيات الحديثة بمضاد السببي (Anti-Causative) أو فعل الصيرورة (Inchoative) الا ان هذه الصيغ لا يمكن ان تحصر في نوع واحد ، بل يمكن تبيّن أنواع مختلفة من المطاوعة في اللغة العربية ، وهي لا تقبل تحليلا واحدا .

فالقدامى قد اشترطوا في هذه الصيغة أن تأتي من الفعل الثلاثي الذي يكون علاجا : أي من الأفعال الظاهرة التي تفتقر الى جارحة أو نحوها . وغير « العلاج » ما لم يفتقر الى ذلك ، بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث .

الا ان المؤلف لا يوافق على حصر القدامى الصيغة المطاوعة من الأفعال التي تكون «علاجا» اذ ان في اللغة العربية ، أفعالا ليست علاجا ويمكن أن نصوغ منها صيغ المطاوعة مثل : « انجلى » ، « انبعث » وغيرها كثير وكلّها ليست علاجا .

كما أن القدامى قد قيدوا المطاوعة بصيغة واحدة هي « انفعل » ، في حين أن هذا القيد على معنى المطاوعة يعتبر دلاليا من جهة اذ هو محصور في طبقة أفعال العلاج وهو صرفي من جهة اخرى اذ هو محصور في صيغة « انفعل » والواقع اللغوي يؤكد ان هناك افعالا تأتي منها « انفعل » وهي ليست علاجا ، كما أن هناك افعالا تأتي منها انفعل وهي ليست مطاوعة .

وبعد ان بيّن صاحب الكتاب بعض الأخطاء في تصور القدامى لهذه الصيغة ، عمد الى تقديم تحليله الخاص لهذه الصيغة انطلاقا من خصائصها الصرفية والتركيبية والدلالية .

وهي صرفيا تصاغ من ثلاثة اجناس من الأفعال في اللغة العربية .

---

(23) ابن عصفور : الممتع في التصريف 12 ص 183 . المرجع ص 100

(24) شرح الشافية : ج 1 ص 103 .

1) اما من الثلاثي المتعدي فتكون ثلاثية أيضا بدون زيادة أو تغيير مثل : « كحلت العين وخرب البيت » .

2) واما من فعل مجرد متعد (ثلاثي أو رباعي) بزيادة لاصقة النون أو التاء مثل : « شغل » و « انشغل » وغمّ و « اغتمّ » . أو وفي نطاق هذا النوع الثاني من فعل مزيد بزيادة تاء مثل كسّر « تكسّر » .

3) النوع الثالث : هي صيغ مجردة (ثلاثية تطاوع صيغا مزيدة (رباعية) مثل فعل تطاوع افعل أو فعّل فنقول ادخلته (أفعل) فدخل (فعل) أو فرّحته ففرح .

وهذه الأنواع الثلاثة من المطاوعة يتمّ للاشتقاق فيها . باضافة دور أو نزعه حسب الاقتضاء ، وبذلك ترتبط الصيغة المتعدية بالصيغة اللازمة للفعل في مدخل واحد .

فالمطاوعة انطلاقا من هذه الخصائص الصرفية التركيبية ، هي أساسا عملية انزال أو نزع للدور الأعلى بواسطة اللاصقة (ن) أو (ت) ، بشرط أن يقبل الدور المطاوع التأثر ، اذ أنّ قبول التأثر كما يقرّر الدكتور الفاسي الفهري هو الفرق الذي يعتبر فاصلا بين صيغة البناء للمجهول والبناء للمطاوعة .

فكل من البنائين يقتضيان نزع « الفاعل » المنطقي أو الدور الأعلى الا ان المجهول يمتد على طبقة من الأفعال أوسع من طبقة الأفعال المطاوعة .

فالمطاوعة تقوم أساسا على معنى « التأثر » ، وهذا التأثر هو القيد الذي ينطبق على المطاوعة في جميع صيغها ، وهو افضل من القيد الذي اشترطه القدامى على صيغة المطاوعة بحصرها في صيغة « انفعل » اذ هو يقيد معنى واحدا في صيغة واحدة ، في حين ان هذه الصيغة خلافا لما ذهب إليه النحاة القدامى ليس لها معنى واحد ولا بنية محورية واحدة محصورة في مطاوعة المتعدي .

أما الصيغة الثانية التي يهتم الفصل الثالث بدراستها وهي صيغة « الانعكاس » ومعنى الانعكاس هو بناء الفعل للنفس . وهو تركيب له خصائصه الصرفية والتركيبية ، ويتعدى فيه الفعل الى النفس ، كما يتعدى الفعل الى المفعول في تركيب عادي : قتل زيد (عمرا) والانعكاس التركيبي له خصائص : قتل زيد (نفسه) يختلف بعضها عن الانعكاس الصرفي وكلاهما يشتركان في كون المحمول المنعكس له دوران مربوطان احاليا ضرورة .

فمن الناحية الصرفية ، هناك في العربية عدة صيغ تفيد معنى الانعكاس مثل : « انفعل » : انغسل « افتعل » : اعتزل « تفعّل » تبصر « تفاعل » تناقض .

ومن الأفعال ما يأتي منها الانعكاس في صيغتي انفعل = انغسل ـ افتعل اغتسل . وهناك أفعال يرد منها الانعكاس صرفا وتركيبا ، في حين هناك افعال لا يأتي منها المنعكس الا تركيبا مثل أفعال : قتل ـ وعد ـ علم فتقول وعد نفسه/قتل نفسه ولا نقول انوعد أو انقتل الرجل والمنعكس التركيبي في اللغة العربية متعدّ منطقيا وتركيبيا ، بينما المنعكس الصرفي لازم تركيبيا ولازم منطقيا .

ويختم المؤلف هذا الفصل الثالث ، بالصيغة الثالثة وهي صيغة التفاعل وهي مثل صيغ المطاوعة والانعكاس تختص بمحددات صرفية وتركيبية ولها خصائص تشترك فيها مع الانعكاس وخصائص تختلف فيها معه وقد اعتمد في دراستها على بعض النماذج التي تفيد التفاعل في اللغة العربية : واستنتج أن هذا البناء يختص بعدة قيود تضبطه تركيبيا وصرفيا . فصرفيا نجد صيغة افتعل وتفاعل تفيدان التفاعل .

وتركيبيا نجد التراكيب « البعضيّة » كما سماها المؤلف كما في الأمثلة التالية : قتل بعضهم بعضا ـ قال بعضهم لبعض . تحدث الناس عن بعضهم بعض .

وهناك عدة قيود على هذه التراكيب البعضية التي تفيد التفاعل ولا تشارك فيها العبارات البعضية العادية . وهذه القيود التي تضبط المتفاعلات التركيبية لا تنطبق في رأي المؤلف على التفاعل الصرفي الذي يجدّ في صيغتي : « افتعل » اقتتل و « تفاعل » تشاتم . ويتضح لدى المؤلف بعد تحليل كل صيغة على حدة ، أن هناك ما يوحد بين هذه الصيغ الثلاث صرفيا ، اذ تشترك في اللاصقين (ن) و (ت) وتركيبيا ان تقوم هذه اللاصقة في كل صيغة بنزع احد الحدود .

كما ان بينها علاقات ثنائية مثل التي تربط المنعكس والمتفاعل لذلك فليس من المصادقة ان تجتمع دراستها في هذا الفصل[25] .

وينتقل في الفصل الرابع والأخير[26] الى تسليط الأضواء على مفهوم التعدية من وجهة نظر صرفية وتركيبية ودلالية محاولا اعادة تنظيم طرق الربط النحوي والدلالي .

وانطلق من النظر في مفهوم التعدية كما حدّده القدامى. فالمتعدي من الأفعال عند النحاة ما جاوز فاعله الى غيره من المعمولات أو المحلّات والتعدّي هو تعدي كل فعل

---

(25) ص 129 .

(26) عنوان الفصل : التعدية ومسائل متصلة بها (ص ص 131 ـ 181) .

الى « المفاعيل » الأربعة التي اعتبروا أن كل فعل يعمل فيها وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والحال .

وقد صنف النحاة الأفعال الى متعدية إلى مفعول وإلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل ، وجعلوا غير هذه لازمة غير متجاوزة لفاعلها . الى محلّ آخر وحدّوا المفعول به بأنه ما وقع به الفعل أو ما أثر فيه فالتعدي انطلاقا من هذا التصور ، ينحصر في العلاقة بين الفعل والمفعول الذي وقع عليه ، أو وصل اليه ، أو أثر فيه . وهناك معنى آخر للتعدية محضور في التعدية السببية أي تعدية الفعل بواسطة الى فاعل صار مفعولا .

وقد لاحظ المؤلف انه لا يوجد نظير للتعدية لهذا المعنى في الدراسات اللسانية الحديثة ، فما يقابل التعدية بهذا المعنى هو العاملية : عند تشومسكي Chomsky ، ان في تصوره يعمل الفعل في كل الفضلات باستثناء الفاعل الذي يعمل فيه (التطابق) ومن أوجه الاختلاف بين التصور القديم وتصور تشومسكي أن العمل مفهوم « شجري » ولكن مفهوم التعدية الذي يتبناه صاحب الكتاب ويدافع عنه ، مخالف للتعاريف القديمة وان كان يستفيد من بعض وجوهها .

فالتعدية كما بين الدكتور الفهري[27] هي تجاوز الفعل فعله الى مفعول في التركيب وبنية التعدية تتضمن دورين أو وظيفتين على الأقل : الأول فاعل والثاني مفعول ويسمي هذه التعدية بالتعدية الأحادية (Monotranstivity) وقد تتضمن بنية التعدية ثلاثة أدوار فتكون تعدية ثنائية (Ditransitivity) . ثم تطرق المؤلف الى تقديم نماذج عن التعدية الى الأدوار المختلفة محاولا حصر التعدية من الناحية الدلالية ، ليخلص الى تقديم خصائصها التركيبية والصرفية والمعجمية .

وقد صنفها على أساس هذه الخصائص الى أصناف أربعة :

1) **التعدّي الى المكان** : فالمكان حسب التحليل الذي يتبناه الدكتور الفاسي الفهري هو أسفل دور في سلمية الأدوار ولذلك فهو يرد فاعلا أو مفعولا بحسب عدد الأدوار المعبّر عنها . فقد يرد المكان فاعلا إذا نزعت الأدوار التي تعلوه في السلمية ، وتمت ترقيته كما في بعض تراكيب المطاوعة التي حللها الكاتب في الفصل السابق .

---

(27) المرجع السابق ص 135 .

2) **التعدّي الى المحور** : المحور هو الذي يكون محور الحركة ويتوسط بين الفاعل والمنفذ في أمثلة مثل : أعطيت زيدا **الثوب** : محور . وقد يتعدى الفعل الى المحور بحرف أو بغير حرف .

3) **التعدي الى الأداة** : أو الآلة كما يسميها القدامى قد ترد في موقع الفاعل مثال : « كتب **القلم** الرسالة » . وقد تأتي الآداة منزوعة فيرتقي المحور الى دور الفاعل . وذهب بعض اللغويين الى أنّ الأصل في الأداة . أن تكون منزوعة ، وأساس هذا الموقف تصنيفهم الأدوار الى : 1 ـ أدوار مشاركة 2 ـ أدوار ظرفية .

فالأولى تتضمن : ـ المنفذ ـ الضحية = وهي التي تكون نواة الجمل المحور .

والثانية تتضمن : المكان ـ الأداة = وهي أدوار ملحقة ـ الزمن .

ويرى المؤلف ان هذا التصنيف غير مبرر نظريا ، بل ان المعطيات كما بيّن في هذا الفصل « الأداة » عن المكان وعن الأدوار الملحقة الأخرى .

4) التعدي الى الهدف : يتعدّى الفعل الى الهدف على الحقيقة والى الهدف المجرد ـ كما في الأمثلة التالية : كسوته الجبة باعه الثوب. الهاءات هي الأهداف

وبعد أن ذكر خصائص كل نوع من انواع التعدية ، حاول المؤلف ان يحلل علاقتها بدلالات اخرى ، وربطها بالسببية وقد لاحظ ان النحاة القدامى لم يفردوا للسببية بابا مستقلا ، بل أدرجوها ضمن التعدية ولكنه ركز على نوع خاص سماه « الجعلية » : (Causativity) ـ وهي تقتضي دلاليا وجود جاعل أو مسبب (Causer) وجعل أو سبب (Cause) أي ما يقوم به المسبب أو الجاعل ومسبب أو أثر (Effect) والجعل قد يكون تركيبيا كما في الجملة التالية : جعل زيد عمرا يخرج أي معبرا عنه بواسطة فعلين مستقلين وأحدهما عن الآخر في التركيب أو يكون صرفيا فيتم بواسطة زيادة كالهمزة أو التضعيف .

* اخرج زيد عمرا ـ * فرّح زيد عمرا .

كما توجد أفعال تفيد معنى الجعل في صيغتها المجردة مثل فعل « قتل » ، الذي اعتبره النحو العربي سببيا ـ فهو لذلك يتضمن معنيين في مادة معجمية واحدة عوض مادتين كما في الجعل التركيبي أو الجعل الصرفي .

وقد اختار المؤلف لهذا النوع الثالث من الجعلية مصطلح : الجعليّة المعجميّة : أي التي يكون حيزها الجذر المعجمي أو المادة المعجمية (Lexème) ، ولا تتجاوز ذلك الى التأليف الصرفي أو التركيبي .

وقد لاحظ الدكتور الفاسي الفهري أن النحاة القدامى اهملوا الجعلية المعجمية ، كما لم يتحدثوا عن الجعلية التركيبية باستثناء الاستربادي الذي أورد ملاحظات وجيهة تتعلق بمفهوم الجعل ، تبناها المؤلف واعتمدها في صياغة مصطلح الجعلية للدلالة على هذه الظاهرة .

ثم حلّل القيود التي تتحكم في هذه الظاهرة ، انطلاقا من افتراض ان الجعل يقتضي وجود حركة محسوسة أو مجردة ، لذلك لا يمكن ان تصاغ « افعل » الجعلية من الأفعال غير القابلة للحركة . وهذا القيد يؤكد مرة اخرى ارتباط الصرفي والتركيبي بالدلالي المعجمي .

هذه هي فصول الكتاب الأربعة منفصلة ولكنها في انفصالها توحد بينها رؤية المؤلف وتصوره الجديد للمادة المعجمية وللدرس المعجمي الحديث ، انطلاقا من دراسة عدة صيغ هي صيغة البناء لغير الفاعل وصيغ المطاوعة والتفاعل والانعكاس وميزاتها التركيبية ، أو من دراسة معنى من المعاني مثل التعدية ، وتشكلاته في صيغ مختلفة . وقد سعى من خلال هذا البحث بجزأيه النظري والتطبيقي الى الخروج[28] بنتائج وصفية ، ضمنها تحديد الاطرادات الدالة في المعجم ، ونتائج نظرية تدقق العلاقة بين تشكلات العبارة ، وتشكلات المعنى

وان هذه الدراسة تكتسب اهميتها من اثارتها للقضايا المتصلة باعادة وصف اللغة العربية في مستوياتها الأربعة الصوتي والصرفي والتركيبي والمعجمي .

وخصوصية هذه الدراسة . . وتميزها عن البحوث السابقة التي يسعى فيها أصحابها الى اعادة وصف للمستوى المعجمي خاصة ، تكمن في التصور الجديد الذي قدمته عن المعجم العربي . . والدكتور الفاسي الفهري قد خالف جلّ اللغويين المعاصرين في عدم اعتبارهم المعجم نظاما متكاملا من انظمة اللغة ، وفي تحديدهم للمادة المعجمية في السماع وحصرهم لها فيما سمع عن السلف في مكان محدود وزمن محدود لذلك خالفت هذه الدراسة نهج الدراسات اللغوية الأخرى حتى الحديثة منها والتي توسلت علم اللسان ولم تهتم بقضايا الاشتراك اللفظي والدلالي ، ولا بالترادف أو التضاد ولا بدراسة التقاليب الصوتية كما عند القدامى . وانما اعتمدت على نماذج تطبيقية ، لأنها ارتسمت دراسة « المعجم الذهني » الذي يكوّن

---

(28) خاتمة الكتاب ص 183 .

جوهر اللسانية التي يكتسبها متكلم اللغة العربية ومستعملها ، هذه الملكة التي يعتبر الدكتور الفهري[29] انها قد ترسخت عند العربي المعاصر فصار قادرا بواسطتها على ان ينسج ما لم ينسجه غيره من السلف أو المعاصرين له ، وان جل المعجميين لم يهتموا بوصفها وجاء كتابه هذا لتدارك هذا النقص في المعجمية العربية الحديثة .

لذلك لم ينطلق في وصف ملكة العربي المعجمية من المواد القديمة الموجودة في المتون والمدونات القديمة . لأن هذه المواد لم تعد تمثل الاشكالات التي يمكن أن تطرح اليوم في البحث اللساني الحديث .

فعلم اللسان وخاصة النظرية التوليدية اصبحت تحصر مجال بحثها في المتكلم المستمع اللغوي وبالذات في قدرة هذا المتكلم على انتاج الجمل وتفهمها حتى تلك التي لم يسبق له ان سمعها من قبل . وهو ما يسمى بالكفاية اللغوية » التي تعتبر بمثابة ملكة لا شعورية تجسد العملية الابلاغية فالكفاية اللغوية هي معرفة المتكلم الضمنية للغته ومن هذا المنطلق تعرف النظرية التوليدية اللغة بأنها آلية تنظم التكلم والقواعد اللغوية بانها التنظيم المحرك لهذه الآلية والكامن ضمن الكفاية اللغوية ومن هذا فان النظرية التوليدية تحدد موضوع دراستها بالانسان المتكلم المستمع السنوي التابع لبيئة لغوية متجانسة والذي يعرف جيدا لغته ومن هذا المنطلق تعتبر متكلم اللغة موضوع دراسة اللغة ، ومصدر اللغة عندما يستعمل معرفته للغة في الأداء الكلامي ، وتربط بين المادة اللغوية (موضوع الدراسة) وبين معرفة الانسان بلغته (مصدر اللغة) .

ولكي يدرس الباحث اللساني لغة ما لا يرجع الى مدونة مضبوطة يعتمدها ليحلل تلك اللغة من خلالها وانما يعتمد الحدث اللغوي الخاص بمتكلم تلك اللغة (Intuition Linguistique) . والحدس اللغوي هو مقدرة المتكلم على ان يدلي بمعلومات حول مجموعة من الكلمات المتعاقبة من حيث هي تؤلف جملة صحيحة في اللغة أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة . واعتماد اللساني على الحدث اللغوي الخاص بمتكلم للغة يتيح له استنباط القوانين اللغوية من خلال هذا الحدس .

فالحدس اللغوي هو جزء من كفاية المتكلم اللغوية ، أي هو جزء من معرفته

---

(29) خاتمة الكتاب ص ص 184 ـ 185 .

الضمنية بقواعد لغته ، وهو في الوقت نفسه يكوّن المعطيات الضرورية التي يرغب اللساني في دراستها .

وقد انطلق الدكتور الفاسي الفهري من هذه الأسس التي اقرتها النظرية اللسانية التوليدية ، لذلك حصر موضوع البحث المعجمي في الملكة المعجمية لمتكلم اللغة العربية ، وسعى في الفصل النظري من الكتاب الى تحديد هذا المتكلم ومكونات هذه الملكة ، التي تعتمد أساسا « الحدوس » أي الأحكام التي يطلقها من له ملكة في لغة معينة على المتواليات التي يسأل عنها فيقرّ بأنها تنتمي الى لغته أو لا تنتمي . فهذه الأحكام ضرورية لحصر اللغة فيما هي بالفعل ، لا في جزء منها ، أو ما انتج منها »[30] مخالفا بذلك منهج النحويين القدامى وحتى المعاصرين . ثم تناول في الفصول الثلاثة من الكتاب المواد المعجمية في عدد من خصائصها ومحدداتها التي دأبنا عليها في « اكلاسيكيات البحث المعجمي » .

فالكتاب نموذج لصنف من الدراسات الموجودة في الحقل العربي اليوم وهو الصنف الذي سعى فيه اصحابه الى اعادة وصف اللغة العربية باستثمار معطيات علم اللسان .

ونحن اذا ما واجهنا هذه الظاهرة المتمثلة في اعادة وصف اللغة العربية باعتبارها مظهرا من مظاهر الاستفادة من النظرية اللسانية محاولين تلمس المحركات المباشرة لها ، استطعنا ان تبسط عدة قضايا تفترض انها كانت الحافز الذي استفز التفكير اللغوي-العربي الى دخول هذا المنهج الوصفي وتطبيقه على اللغة العربية .

وهذه القضايا ذات مظهر أصولي تتمثل في قيام اللسانيات على أسس نظرية عامة ، أصبحت تستثمر فيما بعد وتطبق على انظمة لغوية مخصوصة .

فقد توصلت اللسانيات الى صياغة نظريات في البنية اللسانية يمكن التثبت منها اخباريا ويمكن معرفة مدى صلاحيتها لوصف اللغة وصدقها على الظاهرة اللغوية المدروسة .

واللساني يصوغ نظريته انطلاقا من ملاحظة المعطيات اللغوية ثم يصوغ على أساس هذه المعطيات افتراضات تفسّرها ويتأكد منها بتطبيقها على الواقع اللغوي . ثم يتبنى نظرية قائمة على هذه الافتراضات تفسّر آلية اللغة المدروسة .

---

(30) ص ص : 22 ـ 23 .

وتطبيق النظرية على الواقع اللغوي هو الذي يمكن من تثبت النظرية نفسها ، أو تعديلها ، أو التخلي عنها بصورة نهائية ومن هنا فاللسانيات التطبيقية ليست علما نظريا مستقلا وانما تستفيد من النظرية اللسانية العامة ، أو الخاصة والتطبيق ليس الا الوجه الآخر للنظري وهو مراتب :

* فوضع نحو للغة العربية يعتبر تطبيقا من المرتبة الأولى ، وهو تمثيل لنظرية لسانية عامة . وهذا التطبيق يمكن ان يتلوه تطبيق من المرتبة الثانية ، كوضع كتب مدرسية تستفيد بما تصل إليه مثل هذه الأبحاث من نتائج في ضبط خصائص العلائق المعجمية .

* ومُعَالجة قضية المصطلح أو مشاكل تطويع اللغة العربية الحية ، قد تكون لها ابعاد تطبيقية من مراتب اخرى مختلفة . وقد استقر عند اللسانيين المعاصرين اليوم ، أن العربية الحديثة هي في أشد الحاجة الى اعادة وصفها . اي الى بناء انساق لغوية جديدة وآلات صورية تصف معطياتها وتتنبأ بها ، ولا تحمل نفس الجهاز النظري الذي كانت تستند اليه البحوث اللغوية القديمة .

لأن من الحقائق المنهجية ان اللغة العربية وأي نظام لغوي آخر انما هو مستقل عن النحو الذي يصوغه اللساني لوصفه وانه ليس بامكان اي لساني ، قديم أو حديث أن يصف العربية او اي لغة أخرى بما لا يدع مجالا للحاجة الى وصفها مرّة اخرى .

ولكن التجديد في وصف اللغات ، كما يقول الأستاذ القرمادي « صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما ، لطريق جذابة ، لكنها كأداء كالورد لا يقطف الا من خلال الشوك »[31] .

منية الحمّامي

---

(31) صالح القرمادي : تقديم كتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش .